

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 22 فبراير 2016 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5957)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 نموذج التسامح والعلاقة المتميزة بين القيادة والشعب

الإمارات اليوم

03 حرص القيادة الرشيدة على تمكين المرأة

تقارير وتحليلات

04 معضلة «داعش» الأمريكية

05 تحديات العراق في مواجهة «داعش»

06 الهدنة في سوريا بين التحديات الميدانية والمماطلة

شؤون اقتصادية

07 الريال اليمني يتهاوى إلى أدنى مستوياته

من إصدارات المركز

08 قاموس الأمن الدولي



نموذج التسامح والعلاقة المتميزة بين القيادة والشعب

ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بقوله سموه إن «مشروعاتنا جزء من منظور متكامل لبناء حياة أفضل ومجتمعات أسعد، واقتصاد أقوى، وهي رحلة لا تتوقف»، تعبّر عن حقيقة جلية وواضحة للعيان، تتجسد ملامحها في الإنجازات التنموية الاستثنائية التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار العقود الماضية، ومنذ نشأة اتحادها في مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين، على يد الأب المؤسس، المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وما زال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، يسير على نهجه، حتى أصبح هذا النهج ثقافة عامة تجمع مكونات المجتمع الإماراتي كافة.

وقد احتوت التصريحات التي أدلى بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال زيارة سموه، أول من أمس، لمجمع «سيتي ووك» السكني التجاري الترفيهي في إمارة دبي، بعد إنجاز المرحلة الثانية من المشروع، على ما يشير إلى عزم القيادة الرشيدة للدولة على مواصلة البناء والعطاء، من أجل الارتقاء بهذا الوطن وبمستوى معيشة أبنائه يوماً بعد يوم، إذ أكد سموه «أهمية العمل والتركيز على توفير جميع أسباب ومقومات الحياة الآمنة والسعيدة لمجتمع دولتنا العزيزة، وذلك من خلال إقامة وتنفيذ المشروعات التنموية والسياحية والترفيهية التي تؤمن بيئة مثالية للتلاقي بين مختلف ثقافات العالم التي تلتقي على المحبة والتعارف على أرض التسامح والسلام».

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل أحد النماذج التنموية القليلة في العالم، التي تتسم بالتوازن والشمول والقدرة على التعامل مع المستجدات وتطويرها في خدمة أهداف وطموحات أبنائها، ومن أجل ضمان توفير مستوى متميز وأمن ومستدام من الحياة الكريمة، ولعل ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في تصريحاته، بشأن أن الإمارات تسعى إلى تأمين بيئة مثالية للتلاقي بين مختلف ثقافات العالم التي تلتقي على المحبة والتعارف على أرض التسامح والسلام، يؤكد السمة الخاصة، التي تميز النموذج التنموي الإماراتي، حيث يشهد العالم حالة من عدم الاستقرار والاضطرابات التي تنتج في الأساس من انتشار الأفكار المتطرفة وتنامي مظاهر الارهاب في عدد من المناطق، الأمر الذي يتسبب في هدر الموارد وتبديد مكتسبات التنمية التي حققتها الشعوب والأوطان على مدار سنوات عمرها الماضية، واجتهاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ودأبها التام على نشر ثقافة التسامح والانفتاح وقبول الآخر بين أبناء مجتمعها، ومساعدتها هذا المجتمع على تدشين علاقات سوية ومثالية بين أفرادها ومكوناته كافة، هو الذي جعل مجتمعها يضرب مثلاً كيف يكون المجتمع المثالي برغم كل هذه التحديات، وكل هذه المعطيات هي التي ساعدت الإمارات ومجتمعها على تجنب الأزمات التي مرت بها المجتمعات والدول الأخرى في المنطقة والعالم، ووضعها في موقع مميزة كوجهة جاذبة للعيش بين جميع شعوب العالم من دون استثناء.

أخيراً، فإن هذه المكانة المميزة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بنيت على أساس متين، قوامه العلاقة القوية والاستثنائية بين القيادة الرشيدة والشعب، هذه العلاقة التي تقوم على التفاهم والمصادقية والثقة المتبادلة، والتي تمثل المحفز المحوري لدفع الإمارات قُدماً على طريق التنمية وصون مكتسباتها مهما كانت التحديات.

حرص القيادة الرشيدة على تمكين المرأة

ينطلق غداً في مدينة دبي «منتدى المرأة العالمي» الذي تنظمه «مؤسسة دبي للمرأة» بالتعاون مع «منتدى المرأة للاقتصاد والمجتمع»، ويحظى المؤتمر الذي يعقد للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برعاية كريمة من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، فيما يشير إلى مدى اهتمام القيادة الرشيدة للدولة بقضايا تمكين المرأة.

ويشهد المؤتمر الذي يستمر يومين، مشاركة حافلة، إذ إنه يضم نحو ألفي مشارك، ومثني متحدث ومندوب من مختلف دول العالم، وهو يبحث سبل تعزيز دور المرأة في المجتمعات والتنمية والاقتصاد، وهذا الحدث المهم الذي يتخذ من الابتكار شعاراً له، يناقش مجموعة من المفاهيم والمحاور الرئيسية، وأهمها الإنجاز والإبداع والاستدامة؛ وذلك من أجل استشرف سبل تمكين المرأة ومساعدتها على الاستفادة من الأفكار والممارسات المبتكرة للمساهمة في عملية التنمية والتنوع في قطاع الأعمال في المجتمع العالمي بشكل عام، وهنا ستكون أمام المرأة الإماراتية فرصة مهمة لعرض تجربتها الرائدة، والاستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى التي تحظى المرأة فيها بمكانة مرموقة في الوقت نفسه.

يعكس هذا المؤتمر الفريد من نوعه في المنطقة حرص القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وحافظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، على تمكين المرأة والنهوض بها وبدورها لتكون شريكاً فعالاً للرجل في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة، ولاسيما أن المرأة الإماراتية خطت بفضل اهتمام القيادة ورعايتها خطوات مهمة ومتقدمة؛ وتمكّنت من مشاركة الرجل في المجالات كافة من دون استثناء.

وقد أثبتت المرأة الإماراتية أهليتها وكفاءتها وجدارتها في كل المواقع التي عملت فيها وهو ما أهلها أن تتبوأ مراكز متقدمة في المجتمع. فحكومة المستقبل تضم ثمانين وزيراً - من بينهن شابات لم يتجاوزن الثلاثين من عمرهن - وهذا الرقم يمثل نسبة من أعلى النسب في المنطقة والعالم؛ وتتبوأ المرأة الإماراتية منصب رئاسة المجلس الوطني الاتحادي، في سابقة هي الأولى في العالم العربي؛ بينما تشغل مندوبة الدولة الدائمة في الأمم المتحدة أحد الكفاءات النسائية. وتطول القائمة حيث نجد المرأة في كل مجال ونشاط، ويزداد انخراطها في القطاع الخاص أيضاً، حيث تنشط في قطاع ريادة الأعمال الذي ظل حكراً على الرجل في المجتمعات كافة حول العالم ولعقود طويلة وقرون سابقة.

ويهدف هذا المؤتمر إلى زيادة مشاركة المرأة في قطاع ريادة الأعمال والقطاع الخاص، خاصة مع الاهتمام الإماراتي الاستراتيجي بمرحلة ما بعد النفط التي تتطلب مشاركة الجميع بفعالية، كما تتطلب إيجاد أفكار خلاقة تسهم في تحقيق ما عجزت عن تحقيقه دول نشأت منذ مئات السنين؛ وبحكم مستوى التعليم والاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة وكل مؤسسات الدولة بتفعيل وزيادة دور المرأة في عملية التطور والتنمية، فستكون هناك نتائج كبيرة ومبشرة، ويتوقع أن تزداد مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني وخاصة في قطاع الأعمال بشكل لافت للنظر، لتشارك الرجل وتنافس، من أجل ضمان مستوى عالٍ من الرفاهية لكل فئات المجتمع وأبنائه وبناته ومن دون استثناء.

معضلة «داعش» الأمريكية

كتب آرون ديفيد ميلر، وهو نائب رئيس «مركز وودرو ويلسون الدولي» للباحثين، مقالاً نشره موقع «ريل كليز ورلد»، استهله قائلاً: إن شهادة مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، جيمس كلابر، الأخيرة أمام الكونجرس تحدد بدقة المعضلة التي تواجه الولايات المتحدة في التصدي لتنظيم «داعش» والجهاديين الآخرين. فبينما يتنامى التهديد الذي يمثله «داعش»، لا تزال رغبة الولايات المتحدة وقدرتها على مواجهته على حالها من دون تغيير.

في أوساط المجتمع الدولي. إذ تنتهج روسيا أجندة تركز في المقام الأول على دعم نظام بشار الأسد وليس محاربة «داعش»؛ وتعدُّ تركيا نفسها ضحية لأعماله الإرهابية وتبدو الآن أكثر قلقاً بشأن التصدي لنفوذ الأكراد المتصاعد وطموحاتهم الانفصالية في سوريا؛ ولا ترغب القوى الخارجية، بما في ذلك الولايات المتحدة، في نشر جنودها على الأرض لاجتثاث هذا التنظيم. وباختصار، لا توجد إرادة لحشد تحالف واسع النطاق ضد «داعش» يستطيع تحقيق الانتصارات الحاسمة.

رابعاً، يشكّل «داعش» تهديداً خطيراً للأمن العالمي، لكن ليس بخطر ألمانيا النازية أو اليابان خلال ثلاثينيات القرن الماضي؛ فلن يلجأ إلى الاستيلاء على غرب أوروبا ولا أجزاء من آسيا، وبالتالي فوجوده لا يثير حاجة ملحة إلى تشكيل تحالفات كبرى لشن حرب شاملة. وأخيراً، قد لا تؤول الحرب ضد «داعش» إلى انتصارات حاسمة أو نهائية، فبعد مرور 14 عاماً على هجمات 11 سبتمبر التي قادت إلى أطول حرب في التاريخ الأمريكي، وبرغم أن الحرب أفقدت تنظيم «القاعدة» مكانته السابقة، لكن أذرعها لا تزال ممتدة في كل من العراق واليمن وشمال إفريقيا وقادرة على شن هجمات إرهابية. وبالنسبة إلى «داعش» فهو يتمتع بقدرات ونفوذ أكبر من تنظيم «القاعدة»، حتى إذا كانت قدرته على تنفيذ هجمات داخل الولايات المتحدة لا تزال محدودة للغاية. ومن هنا يوضح الكاتب أن الوسائل المتاحة لمحاربة «داعش» ليست مثالية ولا تضمن الانتصار الكامل.

ويختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أنه حتى إذا تمكّنت الولايات المتحدة من إلحاق أضرار جسيمة بـ«داعش» وضرب التنظيم في مختلف معاقله في جميع أنحاء العالم، ستظل الحرب الطويلة ضد الجهاد العالمي مستمرة، ولا يوجد ما يمكن القيام به لتغيير هذا الواقع الأليم.



لا يعني ذلك بالضرورة أن الولايات المتحدة توشك على التعرض لسلسلة من الهجمات بتوجيه أو بإلهام من «داعش»، لكنه يعني أن التنظيم، وظاهرة الجهاد العالمي الذي يمثله، ليس مجرد تهديد وجودي بل تهديد

مزمن وتحدٍ خطير للأمن العالمي، ويُعزى ذلك إلى خمسة أسباب: أولها، مرور نحو عامين على إعلان «داعش» قيام دولته المزعومة. وبرغم المكاسب الواضحة التي أحرزتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على حسابه، فإن التنظيم قد أصبح له في الوقت الحالي وجود إقليمي ودولي حقيقي. إذ يمتلك 50 جماعة مناصرة له في 21 بلداً بينما تمكّن من توجيه وإلهام هجمات ضد ثلاثة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشتت الجماعات الموالية له سلسلة من الهجمات الفتاكة في غرب إفريقيا وتونس وتركيا ولبنان وإندونيسيا؛ كما غدت حملاته الإعلامية والدعائية أكثر تطوراً؛ ولا يواجه «داعش» صعوبة تذكر في تجنيد التنظيمات المحلية واستغلال آمال ومخاوف الأفراد الساخطين الذين ينفذون لاحقاً هجمات الذئب المنفرد.

ثانياً، لا يُعدُّ «داعش» تنظيمًا إرهابياً نشأ في الخارج، وإنما هو ثمرة الانقسامات والإحباط والاختلال الذي يؤرق الشرق الأوسط، فالتنظيم الإرهابي اقتطع لنفسه دوراً مدفوعاً بأيديولوجية متطرفة ووحشية، ومستمداً قوته بشكل كبير من التوترات الطائفية. ومن ثم ستطلب هزيمة «داعش» معالجة الخلل والانقسام الكامن، وإقناع المسلمين بالنهوض وتقويض المتطرفين. ثالثاً، كان من المفترض أن تمثل الهجمات التي شهدتها باريس في نوفمبر الماضي لحظة تحول في الحرب ضد «داعش»، لكنها مرت من دون أن تترك أثراً يذكر في حشد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات متضافرة. والحقيقة المريرة هي أنه لا يوجد تحالف فعال يركز بشكل تام على «داعش»

تحديات العراق في مواجهة «داعش»

في خضم الحرب الدائرة في العراق ضد تنظيم «داعش»، هناك عدد من التطورات المهمة التي قد يكون لها تأثيرها في مصير هذه الحرب، ومن بينها أخطار وقوع أسلحة استراتيجية في يد التنظيم، وكذلك التحدي المتصاعد بشأن عدم اتحاد الأطراف العراقية خلف هدف واحد في مواجهة التنظيم.



التحديات الموجودة في العراق. وبرغم استهداف تنظيم «داعش» للأقليات الدينية بشكل أساسي، فإنه أعلن الحرب أيضاً على المنتمين إلى الطائفة السنية المنضمين إلى لواء القوات العراقية الحكومية التي تقاومه في محافظة الأنبار. ويقول محافظ الأنبار، صهيب الراوي: إن إنفاذ القانون هو أساس المصالحة، وإن وجود المال سيدفع المصالحة قُدماً، وبه سيُعوض من عانى بسبب تنظيم «داعش» كي لا يثار لما وقع له. وبالنسبة إلى الأيزيديين، يذكر التقرير أن العودة إلى منازلهم والتصالح مع جيرانهم تمثل هدفاً مهماً في هذا السياق، ولاسيما أن مشكلات الأيزيديين مع الطوائف المجاورة لهم تسبق ظهور تنظيم «داعش»، وهي تتشابك مع السياسات المعقدة في شمال العراق. ويشير التقرير إلى أن الطائفة الأيزيدية عانت كثيراً في عهد صدام حسين، الذي حاول تعريب الأكراد وأقليات أخرى في سهول نينوى، كما أن إجحام الأيزيديين الأكراد وتحفظهم حرمهم من وجود قاعدة سياسية لهم ضمن الصراع الكردي الأوسع لنيل الاستقلال عن العراق. يذكر أن القوات العراقية والكردية التي تعهدت بحماية الأيزيديين قد تركتهم لُقمة سائخة في يد تنظيم «داعش» فقتلوا واستعبد منهم ما تمكّن في جبل سنجار، وهي الجرائم التي كانت أحد أسباب شن الولايات المتحدة لغارات جوية ضد التنظيم في أغسطس 2014 ضمن حملة دولية للقضاء عليه.

في هذا السياق، أعد جون باكون تقريراً نشرته صحيفة «يو إس آيه توداي»، أشار فيه إلى أن وثيقة لوزارة البيئة العراقية أظهرت أن السلطات كانت تبحث خلال الفترة الماضية عن مواد مشعة «عالية الخطورة» سُرقت العام الماضي، حيث أعربوا عن مخاوفهم من إمكانية استخدامها سلاحاً إذا وقعت في أيدي تنظيم «داعش». وقالت الوثيقة إن المواد كانت موضوعة في حقيبة في حجم الكمبيوتر المحمول واختفت في نوفمبر الماضي من منشأة تخزين قرب مدينة البصرة، في جنوب البلاد، تابعة لشركة «ويدرفورد» الأمريكية لخدمات الحقول النفطية. وتستخدم هذه المواد أشعة جاما لاختبار العيوب في المواد المستخدمة بأنابيب النفط والغاز خلال عملية تسمى التصوير الصناعي بأشعة جاما. وفي واشنطن، قال مسؤول أمريكي إن الولايات المتحدة على علم بأن العراق أبلغ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بسرقة كاميرا من نوع خاص تحتوي على مادة «الإيريديوم 192» في نوفمبر الماضي. وقال المسؤول: «يبحثون عنها منذ ذلك الوقت. ولم يتضح إن كانت هذه المواد ضاعت أم سرقت فعلاً». وقالت «ويدرفورد» الأمريكية في بيان لها: إنها غير مسؤولة ولا تتحمل أي تبعات قانونية لما حدث؛ مؤكدة أنها لا تملك المصادر أو تشغيلها أو تسيطر عليها ولا المخزن الذي سُرقت منه. وبرغم ورود بعض الأنباء عن أن الحكومة العراقية قد وجدت هذه المواد المشعة لكن قد يعني تسرب مثل هذه المواد إلى «داعش» في المستقبل تطوراً خطراً في مسيرة الحرب العراقية ضد التنظيم.

وفي سياق الحرب العراقية ضد تنظيم «داعش»، أعدت جين آراف تقريراً نشرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، سلطت فيه الضوء على أفق المصالحة بين الطوائف في العراق، في ظل إمكانية هزيمة تنظيم «داعش» بعد تقهقره مؤخراً. ولفت التقرير النظر إلى أن إصلاح العلاقات بين القبائل والطوائف العراقية، التي لحقت بالتنظيم أو دعمته وتلك التي كانت ضحية له هو أحد أكبر

الهدنة في سوريا بين التحديات الميدانية والمماطلة

يتزايد الحديث عن الهدنة في سوريا بعد مرور أكثر من أسبوع على اتفاق ميونخ بين القوى الكبرى المعنية بالأزمة السورية، القاضي بوقف إطلاق النار بعد أسبوع من مواعده - وكان يفترض أن يبدأ يوم الجمعة الماضي- وكذلك فك الحصار وتقديم المساعدات الإنسانية، فما هي فرص تطبيق الهدنة، وإمكانية صمودها في ظل التطورات الأخيرة؟



الهدنة ومدتها، ولم يحدد المناطق التي يشملها، ولا الفصائل المسلحة التي ستقبل بها. فقد استثنى تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» والتنظيمات المصنفة إرهابياً من قبل الأمم المتحدة. وعلى الرغم من وجود إجماع على رفض التعامل مع تنظيم «داعش» والاستمرار في محاربتة، وإلى حد ما شبه إجماع بشأن «النصرة»، فإن هناك خلافاً حول التنظيمات الأخرى التي تعتبرها روسيا، وبالطبع الأسد، تنظيمات إرهابية. ومن ثم وبرغم وجهة كل التبريرات التي بموجبها تُستثنى بعض التنظيمات الإرهابية، فإن إمكانية فرض تطبيق هدنة على أرض الواقع غير ممكنة.

- رابعاً: الاتفاق الذي يدعو إلى إيصال المساعدات لم يتحدث عن أي تفاصيل تتعلق بكيفية القيام بذلك على الأرض وكيف سيتم تنسيق جهود الإغاثة في ظل هذا الوضع الميداني المعقد، بل الفوضوي.
- خامساً: هناك مستجد آخر قد يجعل من فرص تطبيق الهدنة أمراً غير ممكن أيضاً، وهو الرد التركي المتوقع على تفجير أنقرة الذي أودى بحياة 28 تركيا. فقد أعلن الرئيس التركي أن بلاده سترد على التفجير في سوريا، بعد أن تحدثت مصادر تركية عن وجود أدلة على تورط عناصر مرتبطة بـ «حزب العمال الكردستاني» هناك والمدعوم من نظام الأسد.

نحن هنا إذن أمام عقبات حقيقية، ميدانية ستحول دون تطبيق الهدنة، وأخرى سياسية حيث يبدو أنه لا جدية هناك، ليس لدى النظام وبعض أطراف الصراع المسلح الأخرى فقط، وإنما لدى المجتمع الدولي أيضاً.

كان التحدي الأول الذي يواجه اتفاق الهدنة في ميونخ هو عملية التطبيق في ظل تسارع الأحداث وتعمد المشهد، وعدم تعاطي النظام السوري بإيجابية منذ البداية مع الاتفاق، حيث تحدث الأسد بشكل مباشر عن أن الهدنة لا تشمل المنظمات الإرهابية وفي نظره كل ما يعارض الدولة من جماعات مسلحة هي إرهابية؛ وبالتالي لا يوجد هدنة. وقد أثار موقف النظام هذا حليفه الرئيسي روسيا، حيث تحدث مندوبها الدائم في الأمم المتحدة عن سعي بلاده إلى حل سياسي والخروج منها بكرامة في إشارة إلى عدم الرضا عن تصريحات الأسد. وهو بهذا يضع موسكو في موضع حرج، حيث كانت الطرف الرئيسي في الاتفاق؛ وبسبب هذا وبعد إعلان المعارضة استعدادها القبول بالهدنة شريطة توقف القصف الروسي، عاد الأسد ليعلن استعداده لقبول الهدنة. فهل هناك فعلاً فرصة حقيقية لتطبيق الهدنة واستمرارها. وفقاً للاتفاق نفسه ولمجريات الأحداث الأخيرة يبدو أن احتمال تطبيق هذا الاتفاق؛ وبرغم الحديث اليومي عن جهود يقوم بها وزير الخارجية الأمريكي، ونظيره الروسي لتطبيق وقف إطلاق النار، فلا يوجد حتى الآن ما يبشر بالخير. لماذا؟

- أولاً: الاتفاق - أو سرعة التوصل إلى اتفاق - جاء في سياق دولي ضاغط نتيجة موجات النزوح الكبيرة من حلب بسبب تكثيف الغارات الروسية وقصف النظام، ليس لمواقع المعارضة فقط، وإنما للمناطق المدنية أيضاً؛ وترافق هذا مع حديث متزايد من قبل المسؤولين الأوروبيين عن تفاقم مشكلة اللاجئين والخوف من انعكاس ذلك بالدرجة الأولى على بلدانهم. ومن ثم فإن الاتفاق جاء كرد فعل على ظرف معين وفي إطار محدد.
- ثانياً: الاتفاق من حيث المبدأ لا يلزم روسيا، وقد أظهرت منذ البداية وبرغم موافقتها عليه موقفاً متردداً، حيث أعلن في أعقابها وزير خارجيتها أن فرص تطبيقه أقل من 50%، وهو ما دلّ منذ البداية - في رأي الكثير من المراقبين - على عدم جدية روسيا.
- ثالثاً: يخلو الاتفاق من تفاصيل مهمة مثل تاريخ بداية

الريال اليمني يتهاوى إلى أدنى مستوياته

واردات الدواء والقمح والأرز والسكر والحليب بسعر الصرف الرسمي البالغ 215 ريالاً للدولار. وفي ضوء هذا القرار تقتصر خطوط الائتمان على القمح والدواء فقط. وقالت مصادر مصرفية ومتعاملون بشركات صرافة



إن سعر العملة المحلية في السوق الحرة انخفض بشكل غير مسبوق إلى 270 ريالاً للدولار في صنعاء أمس الأحد من 256 ريالاً إلى 267 ريالاً في عدن. وارتفع سعر الريال السعودي في محلات الصرافة اليمنية إلى 70 ريالاً من 65 ريالاً في حين امتنعت هذه المحلات عن التعامل بالدولار.

قال تجار ومتعاملون بشركات صرافة في صنعاء وعدن، أمس الأحد، إن الريال سجل أدنى مستوى له على الإطلاق وتراجع بشكل كبير أمام الدولار والعملات الأجنبية في سوق الصرف المحلية عقب قرار البنك المركزي اليمني

وقف ضمانات واردات السكر والأرز للتجار والشركات. وأخطر البنك المركزي اليمني التجار والبنوك المحلية، يوم الجمعة الماضي، أنه لن يقدم بعد الآن خطوط ائتمان بسعر الصرف الرسمي لاستيراد السكر والأرز. وكان البنك المركزي حتى بداية فبراير الجاري يغطي جميع احتياجات البلاد من

إيران تزيد صادرات النفط بـ 500 ألف برميل يومياً

زيادة إنتاجنا 700 ألف برميل». وذكر مسؤول إيراني كبير أن إيران زادت صادراتها النفطية 500 ألف برميل يومياً منذ رفع العقوبات في يناير الماضي، ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء عن محسن قمصري، مدير الشؤون الدولية



في شركة النفط الوطنية الإيرانية قوله: «نجحنا كما وعدنا في زيادة صادراتنا 500 ألف برميل يومياً بعد وقت قصير من رفع العقوبات». وبحسب مصادر مطلعة في «أوبك» فإن إيران ستظل متمسكة بزيادة الإنتاج، وأنها تلمح إلى إعطائها حصتها السابقة قبل فرض الحصار.

ما زالت إيران تتمسك بإغراق سوق النفط بزيادة صادراتها بنحو 500 ألف برميل يومياً، وبرغم تلميحتها بالاتفاق الرباعي، فإن موقف طهران ما زال غامضاً، وها هي التصريحات التي يطلقها المسؤولون الإيرانيون حول أن بلادهم

تهدف إلى زيادة الإنتاج 700 ألف برميل يومياً، وفقاً لما ذكره نائب وزير النفط الإيراني، لا تزال تؤكد هذا الانجراف «النفطي». وأكد ركن الدين جوادي أن «أحد أهداف خطة التنمية السادسة لإيران إنتاج 470 ألف برميل من النفط الخام يومياً. ولتحقيق هذا نحتاج إلى

الإففاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012

6.2%
روسيا

5.2%
الصين

4.3%
متوسط
الدول
العربية

10%
كوبا

9.3%
اليابان

9.1%
النرويج

8%
الأرجنتين

17.9%
الولايات المتحدة الأمريكية

11.6%
فرنسا

11.1%
ألمانيا

10.8%
روندا

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

قاموس الأمن الدولي

وفي آسيا تبني عدد كبير من الدول مفهوم «الأمن الشامل». وفي الوقت الذي لا يتجاهل هذا الحاجة إلى الدفاع العسكري، فإنه يصر على أن تحليلات الأمن القومي يجب أن تشمل جميع القضايا ذات الصلة، بما فيها الأمن الاقتصادي وأمن الطاقة والأمن البيئي والأمن الإنساني والأمن المجتمعي. ولهذا السبب فإن هذا القاموس يتجاوز في رؤيته وجهات النظر القديمة حول الأمن الدولي، ويضم كذلك مواد حول هذه الموضوعات.



يهدف هذا الكتاب إلى تزويد القراء بتعريف للمفاهيم يسهل استيعابه، وبالقضايا والأطراف المؤثرة والمؤسسات الرئيسية في عالم الأمن الدولي. وهذا التعريف ضروري؛ لأن الاهتمام المتزايد بالأمن الدولي يصادف هذه الأيام فترة من التغيرات السريعة في التصورات حول ما يعنيه الأمن، أو ما ينبغي أن يعنيه. وهذا الكتاب ليس قاموساً بالمعنى الدقيق للكلمة؛ لأنه لا يقتصر على إعطاء تعريفات. فكل مادة فيه تعطي القراء المعلومات الأساسية التي يحتاجونها لفهم أهمية الموضوع المطروح. وفي

بعض الحالات تكون هذه المعلومات متعلقة بالواقع. وفي حالات أخرى، عندما يختلف العلماء حول معنى الموضوع أو أهميته، تتضمن المادة ملخصاً للآراء التي يحملها مختلف الخبراء حوله. وينبغي أن يضع هذا بين يدي القراء الأدوات ليساعدهم على إيجاد معنى أولي ما للموضوع، والمضي في مزيد من البحث والتمحيص. ويؤكد المؤلف في مقدمة كتابه أنه لا يسعى في هذا القاموس إلى حل المناقشات الدائرة حول مفهوم الأمن، وإنما مجرد إلقاء الضوء عليها. وهي تمثل أكثر من مجرد اهتمام أكاديمي، ويمكن أن يكون لها تأثير حقيقي في سياسة الأمن الدولي. وغالباً ما تبقى الدول متعلقة بنموذج الأمن القومي أو الوطني وبالنظرة التقليدية ذات التوجه العسكري للأمن الدولي. وتستمر السياسات الأمنية في تركيزها على قضايا مثل: منع خوض الحروب وردعها، ومكافحة الإرهاب، ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولهذا فإن هذه القضايا تهيمن على هذا القاموس. وليس هذا تأييداً أيديولوجياً لهذا المنظور، وإنما هو مجرد اعتراف بواقعه. برغم الهيمنة المستمرة للتفكير التقليدي، فقد بدأت بعض الأفكار الأكثر حداثة عن الأمن تؤثر في ممارسات الدول. فقد قامت بعض الدول، أبرزها

كندا، بالتصديق على أجندة للأمن الإنساني وتشجيعها في أثناء تسعينيات القرن الماضي، وأدى ذلك إلى إصدار اتفاقية أوتاوا التي حظرت الألغام البرية، وتبني الأمم المتحدة نظرية «المسؤولية عن الحماية».

ويؤكد المؤلف أنه سعى، قدر الإمكان، إلى التركيز على الأمور ذات الصلة الشديدة بالواقع المعاصر؛ ومن ثم فإنه لم يشر إلى المعاهدات التاريخية التي لم تعد مطبقة، ما لم يكن بعض الإلمام بها ضرورياً لمن يرغب في فهم قضية راهنة أخرى. ولأنه ذو خلفية عسكرية، حيث خدم ضابطاً في الجيشين البريطاني والكندي، يوضح المؤلف أن من شأن تلك الخلفية أن تجعل معرفته بالأمن الدولي ذات توجه عسكري. برغم ذلك كله، فإن المؤلف يشير إلى أنه يشعر بتعاطف كبير مع الذين يجدون أن التصورات التقليدية عن الأمن الدولي غير مناسبة، أو حتى خطيرة؛ حيث يتجه عدد كبير من الخبراء الأمنيين إلى التفكير في السيناريو الأسوأ. ويميل الخبراء إلى المغالاة في المخاطر التي تشكلها تهديدات مثل الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والدول «المارقة»، والدول «الفاشلة»، ويعمدون إلى المبالغة في استخدام لغة مريبة جداً، مثل العبارتين الأخيرتين اللتين تسهمان في رسم صورة لعالم يزداد خطورة باستمرار وتبرران الردود العسكرية. وما يؤسف له أن الدول التي تتبع النصيحة المقدمة من محلي سيناريو أسوأ الحالات، التي تنفذ هذه الردود العسكرية، ينتهي بها المطاف نتيجة لذلك إلى أن تصبح أقل - وليس أكثر - أمناً.